أما عدد بيوت تلك القرى والتي كانت تعود ملكيتها لشركة « بيكا » فكانت كالتالي:(١٧)

جيلين :	٣٢ بيتاً
سحم الجولان :	٣١ بيتاً
نبعة :	٢٣ بيتاً
بوسطاس	١٥ بيتاً
المجموع	١٠١ بيت

بعد قيام الدولة اليهودية، اعلنت الحكومة السورية الغاء ملكية شركة «بيكا» لتلك الاراضي فانتقلت ملكيتها الى الحكومة السورية. ولكن ادارة الشركة لم تستسلم لهذا الحكم: فقد قدمت شكوى ضد الحكومة السورية، من جهة، وقامت، من جهة ثانية، بدفع المبلغ الذي كانت تدفعه للسلطات السورية بصورة ضريبة للوقف والحكومة عن الارض، الى احد البنوك في باريس . ولكن الحكومة السورية رفضت تسلم المبالغ المدفوعة باسمها في ذلك البنك ، كما ان الوسائل القانونية لم تنجح في منع سيطرة السوريين ، على تلك الاراضي (١٨) .

الاطماع الصهيونية في شرق الاردن

« ان الوطن القومي اليهودي الذي يشمل ضفتي الاردن يشكل وحدة تاريخية وجغرافية شاملة . وتقسيم الوطن هو عمل غير مشروع . وان أية موافقة على التقسيم لا تعتبر مشروعة او ملزمة للشعب اليهودي . ومن واجب هذا الجيل أن يعيد الاجزاء المقتطعة من الوطن الى حياض السيادة اليهودية » .

حزب حيروت

ركزت الحركة الصهيونية ، من خلال طروحاتها السياسية وكذلك عبر ادبياتها ، على ان شرق الاردن هو جزء لا يتجزأ من ارض ـ اسرائيل الكبرى ، ولهذا السبب ، قابلت قرار الحكومة البريطانية ، في بداية العشرينات ، بفصل شرقي الاردن عن فلسطين وإقامة إمارة مستقلة فيه ، بالاستنكار والاحتجاج العنيفين ، واعتبرت ذلك خيانة للمبادىء الصهيونية ، واقتطاعاً للنصف الثاني الحيوي من الدولة الصهيونية . وقد سعت الصهيونية بكل ثقلها لالغاء ذلك القرار ، ولكنها لم تنجح بسبب اصرار البريطانيين على ذلك ، حيث أنه في النهاية يخدم مصالح « الامبراطورية » البريطانية . وقبل ان نستعرض الجهود والمخططات الصهيونية في شرق الاردن ، لا بد لنا من الاشارة الى بعض المواقف الصهيونية منه ، والى بعض المخططات القديمة ، وربما المتجددة ، بهذا الشأن .

كان الزعيم الصهيوني اليميني ، زئيف جابوتنسكي واتباعه على خلاف عميق مع الجناح العمالي والقيادة الصهيونية الرسمية ، بالنسبة للموقف من العرب ؛ وذلك بسبب تشديده الدائم على ضرورة الاعلان عن أهداف الصهيونية النهائية التوسعية ، حتى وإن ادى ذلك الى استفزاز العرب وتصلب مواقفهم ؛ في الوقت نفسه الذي كان فيه الآخرون ينتهجون سياسة الحيطة